

عند أبي حنيفة واحمد وللشافعي قولان اصحهما المنع ولا يباح  
 عن غيره من لم يسقط فرض الحج عنه فان حج عن غيره وعليه  
 فوضه انصرف الى فرض نفسه وهذا هو الاصح من مذهبه واحمد  
 وعنه رواية انه لا يعتقد احرامه لاعتن بنفسه ولا عن غيره  
 وقال ابو حنيفة ومالك يجوز ذلك مع الكراهة بينهما له  
 ولا يجوز ان ينفل بالحج من عليه فرضه عند الشافعي واحمد  
 فان احرم بالنفل نصرف الى الفرض وقال ابو حنيفة  
 ومالك يجوز ان ينطوع بالحج قبل اداء الفرض ويتعقد  
 احرامه بما قصده وقال الشافعي عهد الوهاب المالكي  
 وعندي انه لا يجوز لان الحج هذا على الفور فهو مضيق  
 كما يضيق وقت الصلاة والاجارة على الحج جابزة عند  
 الشافعي وكذا عند مالك مع الكراهة ومنع ابو حنيفة من  
 ذلك **فصل** اتفقوا على انه يصح الحج بكل وجه من الاوجه  
 الثلاثة المشهورة وهي الافراد والتمتع والقران لكل  
 مكلف على الاطلاق من غير كراهة وقال ابو حنيفة المالكي  
 لا يشرع في هذه التمتع والقران ويكره له فعلهما واختلفوا  
 في الافضل من الالوجه الثلاثة فقال ابو حنيفة القران  
 افضل ثم التمتع للامامي ثم الافراد لما كان قولان (صددها)  
 الافراد ثم التمتع والقران والشافعي التمتع افضل وللشافعي  
 قولان اصحهما الافراد ثم التمتع ثم القران وان صحهما من  
 جهة الدليل واغضاه جماعة من اصحابه التمتع ثم الافراد

لاعانة

لاعانة على الحج المبرور وهو قول احمد ولا يجوز افعال  
 الحج على العمرة بعد الطواف بالانفاق لانه قد اتى بالمقصود  
 وانما ادخال العمرة على الحج فاجازه ابو حنيفة ومالك  
 فحل لوقوف ومنعه احمد مطلقا وللشافعي قولان **فصل**  
 ويجب على المتمتع ومن لم يكن من حاضري المسجد الحرام  
 ويجب ايضا على الفارن دم وهو ثاة بالانفاق وقال  
 داود وطا ووسن لادم على الفارن وقال الشعبي على  
 الفارن ندنة واختلفوا في حاضري المسجد الحرام فقال  
 الشافعي واحمد من كان فيه على مسافة لا يقصر فيها قال ابو  
 حنيفة هم من كان دون المواقيت الى الحرم وقال مالك هم  
 اهل مكة وذو طوي **فصل** ويجب دور التمتع بالاحرام  
 بالحج عند ابو حنيفة والشافعي وقال مالك لا يجب حتى  
 يرمى بحجر الغضبية واختلفوا في وقت جواز احرامه فقال  
 ابو حنيفة لا يجوز في يوم الهدي قبل يوم النحر وللشافعي  
 قولان اظهرهما بعد الفراغ من العمرة **فصل** واذا لم  
 يجد الهدي في موضعه انتقل الى الصوم وهو ثلاثة ايام  
 في الحج وسبعة اذا رجع الى اهله ولا تصام الثلاثة عند  
 مالك والشافعي الا بعد الافراد بالحج وقال ابو حنيفة  
 واحمد في احد الروايتين اذا احرم بالعمرة جاز له صومها  
 وهن يجب صومها في ايام النحر وللشافعي قولان اظهرهما  
 عدم الجواز وهو مذهب ابو حنيفة والقديم الخشار الجواز